١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الصحة والسلامة المهنية في البلدان العربية
اجتماع إقليمي ثلاثي

(أخبار م ع د) – تحت رعاية معالي وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية السورية الدكتورة ديالا الحاج عارف، تعقد منظمة العمل الدولية اجتماعاً إقليمياً حول "**الصحة والسلامة المهينة في الدول العربية**" وذلك بالتعاون مع معهد الصحة والسلامة المهنية في منظمة العمل العربية.

ويفتتح هذا الاجتماع أعماله في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية، في الفترة الممتدة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وذلك في فندق لو ميريديان. ويشارك في أعمال هذا الاجتماع ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال من ١٨ دولة عربية[1]. وسيفتتح المؤتمر بكلمات لكل من معالي وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية الدكتورة ديالا العاج عارف وكلمة لمعالي السيد احمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية.

ما زالت الأمراض والحوادث المهنية أهم أسباب الإصابات والوفيات بين العمال كل عام حيث بلغ عدد الوفيات حوالي مليوني شخص كل عام من بين كل العمال في العالم. ويقدر أنه لكل حالة وفاة، تحصل ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ إصابة مرتبطة بالعمل. ويوجد معدلات وفيات وإصابات مرتفعة في مناطق على غرار الشرق الأوسط حيث تحصل ١٩٠٠٠ وأكثر من ١٤ مليون حالة وفاة وإصابات مرتبطة بالعمل على التوالي في كل عام. وحسب الإحصاءات العالمية، يوجد هناك حوالي ٢٧٠ مليون إصابة عمل و١٦٠ مليون إصابة بأمراض مهنية في العالم في العام الواحد.

يهدف الاجتماع إلى مراجعة وضع السلامة والصحة المهنية في الدول العربية، وتحديد الحاجات ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي، ووضع خطة عمل مؤقتة لسنة واحدة من اجل الارتقاء بالسلامة والصحة المهنية في العمل تماشياً مع المبادئ المكرسة بشكل خاص في اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية. ومن الضروري التركيز بشكل خاص على تعزيز ثقافة السلامة، وتفتيش العمل وحوار السياسات، بالإضافة إلى تعبئة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال وتشجيع وتوسيع نطاق التعاون في قضايا السلامة والصحة المهنية. ويهدف هذا الاجتماع أيضاً إلى وضع خطط عمل مفصلة على قياس احتياجات البلدان من أجل تطوير أنظمة وسياسات وبرامج السلامة والصحة المهنية بمشاركة ممثلين عن العمال وأصحاب العمل.

وتكثر، في البلدان العربية، التحديات والثغرات المؤسساتية التي تعيق الوقاية الفاعلة من الحوادث والأمراض المهنية ومنها شحّ الموارد المخصصة للسلامة والصحة المهنية، بما فيها تأمين الخدمات والتوعية، وتدني مستوى المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وغياب القدرات الوطنية في مجالي التدريب وإعادة التدريب، وتطوير مهارات أهل الاختصاص في مجال السلامة والصحة المهنية، وضعف أنظمة تفتيش العمل وغياب خطط وطنية واضحة.

وانطلاقاً من الاتجاهات العالمية والقضايا الناشئة في المنطقة ومن اجل تعزيز شروط العمل الآمن في المنطقة العربية، قامت منظمة العمل الدولية بإصدار دراسة حول "**وضع الصحة والسلامة**

---

[1] الدول العربية المشاركة هي:مصر، الأردن، العراق، لبنان، المغرب، عُمان، فلسطين، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، البحرين، الكويت، قطر، الجزائر وليبيا.

المهنية في المنطقة العربية" التي سوف يتم مناقشتها وعرضها في الاجتماع. فقامت هذه الدراسة بتحليل وضع الصحة والسلامة المهنية في ١٨ دولة عربية وقدمت لمحة عامة عن الوضع الراهن في الدول العربية لجهة الصحة والسلامة المهنية. وتساعد هذه الدراسة على تحديد الخطوات التالية لوضع إستراتيجية إقليمية متوافقة بدلاً من تدخلات غير منظمة في هذا المجال.

وأظهرت نتائج الدراسة أن شروط الصحة والسلامة في الدول العربية تختلف من بلد لآخر، وأن بعض البلدان تعاني ثغرات خطيرة في آليات الصحة والسلامة المهنية وأدائها. والعوائق الرئيسية التي تعرقل تحسّن الصحة والسلامة المهنية تتضمن تأخير التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية حول الصحة والسلامة المهنية، والافتقار إلى أحكام شاملة ومفصلة عن الصحة والسلامة المهنية في التشريعات المحلية، وغياب السياسات والبرامج الوطنية حول الصحة والسلامة المهنية وضعف إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وتشمل العوائق الأخرى التي تمنع تعزيز البرامج الوطنية عدم كفاية عملية التقرير وتغطية التعويضات، والنقص في البيانات الشاملة والدقيقة المتعلقة بالحوادث والأمراض المهنية، وعدم إشراك الهيئات الاستشارية الثلاثية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية في عملية صنع القرار حول المسائل ذات الصلة. بالإضافة، يعاني العديد من البلدان من نقص في الخبرة المحلية في مجال الصحة والسلامة المهنية؛ فعدد الخبراء والمفتشين في مجال الصحة والسلامة المهنية قليل جداً مما يصعب تنفيذ برنامج الصحة والسلامة المهنية بنجاح.

ويشارك في أعمال هذا الاجتماع كبار الخبراء في مجال السلامة والصحة المهنية المسؤولين عن تطوير السياسات وتنفيذ السياسات والبرامج بالإضافة إلى ممثلين عن كل من حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال.

إن منظمة العمل الدولية هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كُرست لتوفير الفرص للمراة والرجل من اجل الحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف الحرية والمساواة والأمان والكرامة الإنسانية ومن اهدافها الدولية الأساسية تعزيز الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل، وتشجيع فرص العمل اللائق، وتحسين تغطية الحماية الاجتماعية، وتعزيز الثلاثية والحوار الاجتماعي في الدول ال ١٨١ الأعضاء في منظمة العمل الدولية.